رأي القدس

تسخين جبهة الجنوب اللبناني

■ عادت الطائرات الاسرائيلية لتواصل غاراتها على مواقع المقاومة اللبنانية والفلسطينية في جنوب لبنان في تسخين جديد، يمكن ان يكون مقدمة لحرب أوسع بين الجانبين في الاسابيع او الأشهر المقبلة.

الجيش الاسرائيلي كان البادئ في التصعيد واثارة عش الدبابير في هذه الجبهة، عندما اقدم على اغتيال ممثل حركة الجهاد الفلسطينية في مدينة صيدا بتفجير سيارته. ولذلك كان من الطبيعي ان يأتي الانتقام فوريا باطلاق مجموعات من صواريخ الكاتيوشا على مدينة صفد ومستوطنات شمال الجليل، بصورة هي الأعنف منذ الانسحاب الاسرائيلي من طرف واحد من جنوب لبنان عام 2000 .

التسخين، لا يمكن ان يفيد الدولة العبرية، بل ربما يؤدي الى زعزعة استقرارها، خاصة في هذا الوقت بالذات الذي تشهد فيه الاراضي المحتلة في الضفة وغزة حالة من الفوضى والغليان الشعبي.

صحيح ان البنى التحتية اللبنانية من محطات ماء وكهرباء ومستودعات نفط يمكن ان تكون هدفاً لأي انتقام اسرائيلي، على غرار ما حدث في العامين اللذين سبقا الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان، وقد لمح ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي الى هذه المسألة امس، ولكن الدولة العبرية ستدفع ثمناً باهظاً لأي تحرك في هذا الاتجاه. فالمقاومة اللبنانية اذا ما قررت فتح جبهة الجنوب، ورفع «الفيتو» عن نظيرتها الفلسطينية، فان ابواب الجحيم ستفتح، وسيجد الاسرائيليون انفسهم يتلقون الضربات من جنوب لبنان وجنوب فلسطين معاً.

فتح جبهة جنوب لبنان يعني تحويل البلد كله الى دولة فاشلة، مثل العراق وافغانستان، الأمر الذي سيفتح الابواب على مصراعيها امام الآلاف من المتعطشين للشهادة في عمليات فدائية ضد الاسرائيليين، سواء من داخل لبنان ومخيماته الفلسطينية المحاصرة، او من سورية والعراق وباقي الدول الاسلامية.

ولن يكون مفاجئاً اذا ما استمر هذا التصعيد الاسرائيلي ان يكون تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، اول من سيقيم قواعد في الجنوب لارسال الفدائيين الى الجليل، والمشاركة في عملية اطلاق الصواريخ من كل الانواع والاشكال.

صواريخ الامس التي هطلت على صفد، هي رسالة للاسرائيليين، مثلما هي رسالة لبعض الاطراف الفلسطينية التي بدأت تتآمر على حركات المقاومة في فلسطين، وخاصة حماس والجهاد وكتائب شهداء الاقصى ولجان المقاومة الشعبية والوية الناصر صلاح الدين، وتستعد لعقد صفقة مع حكومة اولمرت.

الرسالة تقول ان مقاومة الداخل ليست وحيدة في الميدان، وان لها امتدادات في دول الجوار.

مجلة "تايم" تفضح بشاعة المارينز في مجزرة (حديثة) التي ارتكبت بحق المدنيين العراقيين العام الماضي

تصريحات غير مسؤولة لمصدر سوري مسؤول

حكم البابا

■ إما أن المصدر السوري المسؤول الذي صرح بـ(انه ستتم إدانة المعتقلين ـ من موقعي إعلان بيروت دمشق ـ والحكم عليهم ثم سيصار إلى الافراج عنهم لاحقاً بعفو خاص من الرئيس بشار الأسد) يمتلك قدرة اللبناني ميشال حايك بقراءة الغيب واستشراف المستقبل ومعرفة الأحداث قبل وقوعها، أو أنه ملم بسيرورة المحاكمة التي سيخضع لها موقعو الاعلان، ومطلع على الحكم الذي سيصدر بحقهم، فلا يمكن فهم ثقته المطلقة بأن المعتقلين سيدانون ويحكم عليهم ثم يفرج عنهم بعفو رئاسي بغير أحد هذين التفسيرين.

وفي حال كان هذا المصدر المسؤول من الرؤيويين أو من أصحاب الكرامات، أو من ممارسي السحر الأسود والتبصير بالفنجان وضرب المندل وفتح الفال وفك المربوط، فإني سأجد تفسيراً ليس فقط لتصريحه الذي أدان المعتقلين وحكم عليهم ثم أفرج عنهم قبل أن تبدأ محاكمتهم، بل وأيضاً سأتمكن من فهم الهدوء السوري الغريب في مواجهة العواصف الدولية التي تزوبع حول سورية، وسأفهم لماذا قررت سلطتها إضافة حصار داخلي إلى حصارها الخارجي باعتقالها مجموعة من المثقفين والنشطاء المدنيين والحقوقيين، فلا شك بأن هذا المصدر المسؤول قد طمأن السلطة السورية على المستقبل، وأخبرها بأنه رأى في الفنجان أن الرئيس الأمريكي جورج بوش يلوح بيده من شباك مكتبه البيضاوي بقطعة قماش بيضاء معلناً استسلامه أمام الصمود والتصدي السوري، وأن هاتفاً أخبره في المنام بأن الرئيس الفرنسي جاك شيراك سيقف على درج الأليزيه، ويدلي بتصريح صحافي يقول فيه أن كل مؤامراته تحطمت على صخرة الممانعة السورية، وجمع وطرح وقسّم في حسابات الفلك فاكتشف أن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير سيلجأ إلى مجلس الأمن لينشده التدخل لكي تقبل سورية اعتذاره عن كل الدسائس التي دسها مع الدول الأخرى ضدها.

أما إذا كان المصدر السوري المسؤول مثله مثل باقي عباد الله، لا يرى المنامات ولايأتيه الهاتف في أحلامه، ولم يخصه الله بكرامات الأولياء الصالحين، فلايعرف الأخبار إلا من الصحف والتلفزيونات ووكالات الأنباء، فإنه يجب أن يحاكم بعدة تهم أولها إفشاء أسرار الدولة، لأن تصريحه الذي أعلن فيه بأنه ستتم إدانة المعتقلين والحكم عليهم ومن ثم سيفرج عنهم بعفو رئاسي، يعني بأنه مطلع ليس فقط على الآلية التي ستسير وفقها محاكمة هؤلاء النشطاء، بل وعلى علم كامل بالحكم الذي سيصدر عليهم، أما التهمة الثانية التي يجب أن توجه للمصدر المسؤول فهي إهانة القضاء السوري، فهو يقدم صورة لقضاء مهلهل يعتبر المتهم مذنباً قبل أن تثبت إدانته، ويصدر أحكامه قبل المحاكمة، وهذا مايعتبر مساساً بهيبة الدولة التي يمكن أن تكون التهمة الثالثة التي يمكن توجيهها للمصدر المسؤول.

على كل حال يجب أن يحمد السوريون ربهم ويشكروه ألف مرة، بأن المصدر المسؤول لم يصل حماسه في تصريحه بشأن المعتقلين ـ الذين يواجه بعضهم تهماً قد تصل عقوبتها إلى الحكم بالاعدام ـ إلى حد القول بـ(انه ستتم إدانة المعتقلين والحكم عليهم بالاعدام ويعدمون ثم سيصار إلى إعادتهم إلى الحياة بأمر من الرئيس)!!

hakambaba@hotmail.com

أيار ذاكرة النكبة الهرمة.. والمقاومة الحية المتجددة

مطاع صفدي *

■ ينقضي شهر أيار الحالي، وفي مفكرته ذاكرة أحداث تاريخية جسام قد لا يتحسس بمعانيها كل المخيال العربي على ذات الموجة من الأهمية أو حتى مجرد الالتفاتة العابرة. رغم أن بعض هذه الذاكرة كان صنع الحاضر القومي الشامل على الأقل في جوانبه الكارثية السوداء، والبعض القليل الآخر منها أو النادر كان له امتيازه الساطع لكن دون أن يحسن المستقبلُ الذي تلاها استخراجَ نتائجها الأبعد، وإن كانت لها مفاعيلها الحاسمة في لحظة وقوعها.

احتفلت إسرائيل خلال هذا الشهر بعيدها (القومي) الثامن والخمسين. وكل احتفال يكرر انتصارها كأنه يحدث اليوم. أما (الآخر) العربي الذي دفع ولا يزال يدفع أثمان ذلك الانتصار، فإنه لا يكاد يعي حتى الآن هزيمته، وكيف أمست هي أم الهزائم التي تناسلت منها، وسوف تتناسل، ما دام الآخر الذي يتحملها ويتلقاها لم يهتد بَعْدُ إلى مصل المناعة الكيانية الذي يقيه وباء الكارثة الناهشة من لحمه ودمه، والمتغذية أبداً من تسارع تفشيها المتفاقم، مع المزيد من تهالك القطب العربي وتخليه العجيب عن مزيد من أسلحته. هذا التخلي الذي لم يعد إكراهياً قسرياً، تحت ضغط العدو الأقوى، بقدر ما يصير طوعياً، وخارج المعركة دائماً، حقيقية كانت أو زائفة موهومة.

لعل أخطر ما انتهى إليه هذا العنوان الوجودي الكبير: (الصراع العربي ـ الاسرائيلي) هو انسحاب القطب العربي نفسه ليتحول إلى العنوان الراهن البائس: الصراع الفلسطيني الاسرائيلي!. فإذا كان النظام العربي اعترف بالنتيجة التي تفرضها عليه هزيمته العسكرية المتكررة والدائمة إلا أن التاريخ لن يسمح له بتحييد أمته عن هذا الصراع الذي لا يزال وسوف تبقى له الكلمة الأخيرة في تقرير مصيرها القومي والحضاري. ذلك أن انسحاب النظام العربي من قطبيته في ثنائية الصراع لم يمنحه السلام مع ذاته كما كان يتخيل، بل تمت ترجمة الانسحاب إلى جدلية الاستسلام عملياً، ما أتاح لمنطق الهزيمة الانتقال من المواجهة على الحدود مع العدو الأصلي، إلى إطلاق مسلسل الانهيارات الداخلية والقطرية من كل نوع وصنف تهديمي وتفكيكي، إلى النوع الدموي والأهلي.

انتهت حروب الأنظمة مع إسرائيل عملياً مع اتفاقية كمب ديفيد. اكتفت مصر (السادات) باسترجاع قناة السويس، وسيناء مجردة من السلاح، كيما تنفض يدها من (القضية) جملة وتفصيلاً. الأمر الذي أعطى التبرير لبقية الأنظمة كيما تستقيل من أجندة الحرب، لكنها دون أن يفوز أحد منها بفضيلة المراجعة الأمنية لعلل السقوط العسكري، وما يعنيه من فقدان الأمة ككلّ لخَط دفاعها الأول عن مشروعها النهضوي. كان ذلك الفقدان إيذاناً بانهيار أهم ما فازت به مجتمعاتنا في العصر الحديث، وبعد ألف سنة من الانحطاط والغياب عن التاريخ، وهو الاستقلال الوطني، وبالرغم من كل نواقصه وعاهاته البنيوية.

فمنذ زراعة إسرائيل أدرك الوعي العربي الناشئ أن الغرب الاستعماري الذي جلا بجيوشه عن جغرافية الوطن عاد ليأسر خارطتها كلياً بمأسسة التهديد المادي المجسم، ومركزته في كيان دولة لليهود، لا تنمو ولا تكتب لها الحياة إلا بقدر ما تسحب أو تعطل أسباب الحياة والبقاء لدى أعدائها. ذلك هو قانون الطبيعة ولا مفرّ منه. وكل تعام عنه، وخاصة من جهة الطرف الأضعف، يحرمه مقدماً من إرادة البقاء، يجعله مكشوفاً ليس في حدوده الخارجية مع العدو المجسم فقط، بل ملءَ مساحته الداخلية التي تتخلع أوصالها، تتكسّر سطوحها الهشة أصلاً، لتنبعث من تحتها أفاعي العقَد اللاتاريخية المكبوتة، كلما عجز المجتمع الموروث أو تمّ تعجيزه عن استكمال شروط حريته، للانطلاق في مسيرة نهضته المنشودة.

كان الانسحاب (القومي) من جدلية الصراع مع العدو المشترك، مدخلاً محتماً نحو عصر الانكفاء والانغلاق القطري. وإذ تسقط مبررات المعركة المصيرية تنكشف الدولة القطرية عن عوراتها البنيوية. ينلقب حكامها من أبطال للتحرير إلى مجرد فئويات من مغتصبي السلطة التي تتحول إلى تسلط، لا يحميه سوى المزيد من أجهزة القمع والاضطهاد. هكذا تولد الدولة الأمنية على حطام الدولة الوطنية التي لن يتبقى لها من شروط الدولة سوى طابع العنف المطلق. وهو بدوره يفجر غرائز الإباحة والاستغلال، يشرعن السلب والنهب من أعلى مستويات الهرم إلى أدناها. يرتد المجتمع إلى أحوال من البربرية المستحدثة، المتواطأ عليها مؤقتاً من قبل وطائفي مذهبي. معنى التحلل من المسؤولية القومية الشاملة هو انفراط العقد إلى أصغر حلقاته. وعند ذلك كل حلقة ستصارع الكل من أجل البقاء. إنه مصير التفتيت المتوحش إلى ما لا نهاية.

معاهدة كامب ديفيد المدشّنة لحقبة الانسحاب العربي الرسمي من ثقافة الصراع الوجودي مع اسرائيل، شكلت المقدمة الأولى المفضية الى اتفاقية أوسلو التي سجلت بدورها أول انسحاب فلسطيني و(رسمي) كذلك، ولكن من صميم القضية هذه المرة. إنه الانتقال التاريخي من دور الثائر على الطغيان إلى دور الشريك. فيما دعي، زيفاً وبهتاناً، بالتسوية السلمية المؤدية في محصلتها الراهنة إلى ضياع ثلثي البقية من فلسطين. في الوقت الذي تهالكت فيه آخر قلاع جبهات الطوق من حول الوطن المنكوب، فقد غرقت القطريات في أتعس مصائرها الذاتية إلى الدرجة التي أمست فيها آخر الكيانات المقاومة عرضة لوضعها خارج القانون محلياً إقليمياً ودولياً؛ من (حماس) التي يفرض على حكومتها حظرٌ عربي ومالي أشنع من نموذجه الاسرائيلي أو الأمريكي، إلى المقاومة العراقية التي أمست تصفيتها هو الرهانَ الأخير لنجاح أسطورة العملية السياسية، متهمة إياها بإعاقة جلاء الاحتلال، بينما كانت هي المانعة الحقيقية لتجذر الاحتلال واستقراره المدني إلى ما لا نهاية..

إلى المقاومة اللبنانية التي احتفل شعبها وأبطالها بعيد الإنجاز الوحيد الإيجابي للمحمة الصراع مع إسرائيل؛ إنه العيد السادس لأول انسحاب قسري إرغامي للاحتلال الاسرائيلي من الأراضي العربية. بعد اغتصاب لجنوبي لبنان لعشرين في المئة من مساحته، ولمدة عشرين عاماً أسود كذلك من عربدتها شبه المطلقة وتدخلاتها المسمومة في أخص شؤونه بوسائلها العنفية المباشرة أو بوكالة حلفائها المحليين عنها.

استقلال لبنان الحقيقي يتجدد من منعطف وطني إلى آخر. وقد شكل الدرة الثمينة، المستحيلة في أجندة الصهيونية، ومنذ انزراع دولتها الطامعة دائماً بقرض حدودها، والشمالية منها بخاصة. عشرات الغزوات الجلاد والضحية معاً، إلى أن تتفجر صراعات أهلوية مروعة، من كل جنس أقلوي وإثني الجزئية والكلية تلقاها جنوب لبنان. لكن مسيرات المقاومة المتعددة بأحزابها وقياداتها، كانت تكتب في كل مرة اسم النصر المتواضع، والعربي اليتيم في زحمة هزائم الجيوش والأنظمة.

وفي هذا الشهر لا تقتصر الذاكرة الوطنية القومية في لبنان على استعادة معاني الفرار الحاسم لجيش اسرائيل ـ الذي لا يهزم أبداً! ـ وخلال ساعات قليلة، من حصونه ومراكزه في تلال الجنوب وقراه ومدنه؛ فلقد بدأت مسيرة المقاومة المنتصرة منذ تلك الهزيمة النكراء على أبواب بيروت بعد اجتياح جيوش اسرائيل بقيادة شارون لما يعادل نصف لبنان؛ كانت المقاومة فلسطينية لبنانية سورية التي جعلت من الاحتلال بعد غزوة شاملة في الخامس من حزيران 1982، رهاناً مستحيلاً، ومرفوضاً من (الشرعية الدولية). فاضطر شارون إلى الانسحاب حتى الجنوب الذي اعتصم به الاحتلال لعشرين عاماً قادماً. كان ثمن الانسحاب توقيع الاتفاق المعروف باسم السابع عشر من أيار؛ إنه الاتفاق مع حكومة رئاسة منقوصة السيادة والشرعية الكاملة، وتحت الاحتلال العسكري المباشر. كان النص الرئيسي يحقق المطلب الاسرائيلي المركزي، ويقوم على تحييد لبنان، على اخراجه نهائياً من جدلية الصراع الدائم مع اسرائيل. كان اتفاق استسلام بمعنى الكلمة للوصاية الاسرائيلية. لكن المقاومة أسقطته قبل أن تجف حروفه. وبذلك ابتدأت مسيرة تحرير من نوع استثنائي لا تعرفه بقية الجبهات الأخرى المستكينة.

غير أن لبنان اليوم لا يراد له الخروج النهائي من مصيدة الوصايات. استقلاله المتجدد تحاصره هذه المرة ما يُسمى الشرعية الدولية، وتسهر على تكبيله يومياً سفارةُ أمريكا. ما تريده هذه الشرعية المسمومة هو أن يتخلى لبنان، أن (يتحرر) من أداة تحرره الوحيدة، أن يمنع المقاومة الوطنية المنتصرة، من التطور والنمو لتصبح مؤسسة لاستراتيجية دفاعية عن حاضر الوطن ومستقبله.

فأن يتبرأ لبنان من المقاومة، كما يريد له عدو الخارج والداخل، هذا يعني بكل بساطة أن يتنازل عن استقلاله وبدون مقاومة. ولكن هيهات..

* مفكر عربي مقيم في باريس

مصر: صراع مع الحكومة للحيلولة دون الانهيار

د. اهداف سويف *

■ في هذا الوقت من العام الماضي، صعدت الحكومة المصرية مستوى العنف في مواجهتها مع التظاهرات المطالبة بالاصلاح، فابتكرت قوات امن الدولة عنصرين جديدين ظهرا في شوارع العاصمة: العنصر الاول مجموعات من الشباب ذوي العضلات المفتولة، وربما من ذوي السوابق، والأدمغة المتسلطنة، اطلق الناس عليهم اسم «فرق الكاراتية»، استخدموا لضرب المتظاهرين، واستخدموا ايضا لتقديم الابتكار الثاني، وهو ضرب السيدات والفتيات، وتمزيق ملابسهن وانتهاك حرمة اجسادهن.

وهذا الابتكار الاخير خرج عن جميع الاعراف المصرية لدرجة جعلت مؤيدي الاصلاح يصرون على احياء ذكراه سنويا اينما كانوا على وجه الارض.

ان المطالب الاساسية للمنادين بالاصلاح هي الديمقراطية، والشفافية، والامتثال لحكم القانون، والمؤمل هو نيل هذه المطالب بالطرق السلمية وليس عن طريق التحولات العنيفة. ولنتذكر ان اساطير اجدادنا الأولين التي تحكي عن النزاع القاتل بين حورس (القلب المتنبه) وعمه، سيث (العنفوان والطاقة)، تحكي لنا ان هذا النزاع لم يحسم عن طريق الحرب وانما باللجوء الى القانون. وهذه الاسطورة تحكي حكاية تأسيس مصر: التجأ الاثنان الى القانون، فحكم القاضي بأنه بالرغم من ان الحق، كل الحق، مع حورس، الا ان لسيث دورا مرموقا يناط به اليه، فيوظف في حماية مركبة رع (الحياة والنظام) من اعتداء الحية التنين، انوفيس (الظلام والفوضى والموت). اي ان تصور مصر لنفسها يقوم في الاساس على مفاهيم النظام، والتكامل وسيادة القانون.

مصر لها الآن سنوات تقف على حافة الفوضى، فحياة كل فرد في هذا البلد تتأثر بحالة التراجع التنموي التي نعيشها منذ ثلاثة عقود. فنجد في القاهرة مستوى فظيعا من التلوث البيئي مثلا، وفي عشوائياتها مناطق لا تصلها المياه. نعاني كمصريين من سوء التغذية لأول مرة في تاريخنا ويرمح المرض الخبيث، وداء الكبد، وامراض الجهاز التنفسي وسطنا، ويرجح البعض هذا الى المبيدات والمواد الكيميائية المستوردة والمشكوك في صلاحيتها، اكثر من 12% منا يعانون من البطالة. امة راسخة الجذور، التصقت بأرضها لما يزيد عن ستة الاف عام، تصطف الآن في طوابير امام شبابيك الهجرة في السفارات المختلفة. التعليم صار مهزلة، وكذا الرعاية الطبية. الهوة بين من يملك ومن لا يملك تتسع، وتهوي فيها الطبقة الوسطى وكل هذا من الممكن تلافيه، لو ان من يحكم البلاد يضع غايته المصلحة العامة، لو ان الشعب له ان يحاسب السلطة، لو ان السلطة ومن حولها يخضعون للقانون وللدستور. هذا ما يشغل به حركة الاصلاح.

ان القيم المتأصلة في فلسفة الحياة المصرية هي التي حالت دون انهيار البلاد حتى الآن، قيم مثل الصبر، والمهادنة، والتكافل. لكننا، في هذه السنة الاخيرة، رأينا الأمور تسوء بدرجة وبسرعة لن تجدي معها اي فلسفة. تتحرك الفتنة بين اقباط المصريين ومسلمهم، تضرب البلاد كوارث هي اساسا من صنع الانسان: تندلع الحرائق في المسارح والمصانع والمخازن، وتغرق العبارات في البحار، فتفضح المستوى الذي انحدرنا اليه من الاهمال والفساد. ولا ننسى الظروف الاقليمية المحيطة بنا، والتي تتحدد ابعادها الكارثية يوما بعد يوم. والسلطات المصرية، حتى ان لم تتسبب في الكثير من هذا، الا انها لا تتعامل معه بشكل مناسب او بناء، فالحل عندها هو الخطاب المنتفخ بالاكاذيب غير المتقنة والاعذار غير المقنعة، والميادين المدججة بالعسكر، والأمن المتكئ على الاساليب الوحشية. وقد مددت السلطات العمل بقوانين الطوارئ التي ضج منها المصريون عامين جديدين، ووعدت بقانون مبتكر لمعالجة الارهاب يحل محلها! يرى الناس ان رئيس البلاد يحاول الزج بابنه في كرسي الرئاسة رغم الرفض الشعبي العريض له.

ويتفرج الناس على رئيس البلاد وهو يسترضي الادارة الامريكية فيتخذ مواقف اقليمية تؤدي الى تقزيم البلاد والاستهانة بها ولا تعبر بحال عن الارادة او المزاج الشعبي. واليوم، مع أزمة القضاء، يرى الناس الحكومة في مواجهة مع القانون ذاته.

جميع قطاعات المجتمع الآن على خلاف مع سلطة تتماهى مصالحها مع مصالح قطاع ضيق جدا لا يمثل حتى عموم رجال الاعمال وتستخدم جهاز الامن للبطش بمن يعبر عن الاعتراض، المزارعون في حالة صراع مع السلطة، العمال يضربون ويعتصمون في محاولة لحماية مصانعهم من الخصخصة المجحفة، الصحافيون يجاهدون لتغيير القوانين التي تتهددهم، اساتذة الجامعات يعقدون اجتماعاتهم على الأرصفة بينما يغلق الأمن أبواب الجامعات، المهندسون يبحثون عن مأوى لانعقاد جمعيتهم العمومية، وتقف كتيبة من كبار رجال القانون في مصر وقفة احتجاجية، امام ناديهم العريق، متشحين بالشريط الاخضر، تزينه الاوسمة.

ويمكن تفسير هذا المشهد كله بان المجتمع المدني المصري، ومؤسسات الدولة المصرية، تشتبك في صراع مع حكومة اليوم في محاولة لدفعها نحو الاصلاح، فان نجحوا يدرأون عن البلاد خطر الانهيار والفوضى او حتى الثورة الشاملة. ومن هذا المنطلق فعلى كل من يجزع لرؤية المنطقة العربية وهي تنحدر وتدفع دفعا نحو الانهيار والعنف والفوضى ان يساند حركة الاصلاح في مصر.

ان حركة الاصلاح المصرية، وبالذات الجناح اليساري منها، لا ترغب بالمرة في المساندة الرسمية او الحكومية من اي دولة، بل انها، مبدئيا، ترفض هذا التوجه. لكنها تطلب تضامن المجتمع المدني، من مؤسسات وافراد، على مستوى العالم. وقد رحبت ببيان التضامن الذي قدمه قضاة فرنسا في 16 ايار (مايو)، وترحب بمثل هذه المبادرة من اتحادات العمال والنقابات المهنية.

ويجب على الاعلام الغربي ان يكون على مستوى المسؤولية، وان يلتزم بالدقة في التعامل مع المشهد المصري.

نعم، الاخوان المسلمون جزء من التيار الاصلاحي، ولكن قوة الحركة وجاذبيتها لا تنبع من اي توجه مذهبي وانما من انسانية الاهداف.

نعم، هناك تساؤلات حول شرعية سجن ايمن نور، مؤسس ورئيس حزب الغد، لكن لا يجب ان يضفي هذا عليه قامة ليست له. الاعلام الامريكي بالذات يقع في هذا اللبس. والاعلام البريطاني مصر على انه احرز «المركز الثاني في انتخابات الرئاسة في مصر». والواقع ان هذا الـ«مركز الثاني» لا يخرج عن الشكل فلم يحصل ايمن نور سوى على واحد في المئة من الاصوات. وربما يرجع الاهتمام الغربي بأيمن نور الى هاجس ان الادارة الامريكية تفكر فيه كبديل اذا تعذر عليها الاستمرار في مساندة النظام الحالي، واحتاجت وجها جديداً، يسير على نفس النهج السياسي والاقتصادي من ترك العنان لحرية السوق وتثبيت قيم الرأسمالية وتحجيم دور الدولة. من البديهي ان التيار الاصلاحي يصر على حق ايمن نور في محاكمة عادلة، مثله مثل عشرين الف محتجز سياسي الذين يقضون اعمارهم في السجون، والثمانمئة ناشط وناشطة (ومنهم الذين قبض عليهم في الاسابيع الاخيرة).

ونهاية، ما كل هذا الهجاء والتلسين على «فرعون»؟ يا سادة، لقد ظلت وظيفة رسالة المؤسسة الفرعونية، طوال ما يزيد عن ثلاثة الاف عام ان يقول الفرعون الماعت ويفعل الماعت، وبهذا يضمن المسكن والمأكل والاستقرار لكل مصري والاستمرارية لمصر فأين فرعون اليوم واين الماعت؟

* كاتبة وروائية من مصر تقيم في لندن

أموال حماس المهربة.. وحكم الخليفة عمر

انيس فوزي قاسم *

■ مرّ رجل يتلوى عطشاً ببيت في يوم قائظ، وطلب من صاحبه شربة ماء يطفئ بها غليله، إلاّ أن صاحب البيت رفض الطلب بفظاظة، فوقع الرجل ميتاً. ذهب أهل المتوفى إلى الخليفة عمر بن الخطاب يشكون له الأمر، فقضى لهم عمر بالديّة. هذا الحكم القضائي الفذ جدير بالتمعّن، إذ أن حكم الخليفة على صاحب البيت بالدية هو حكم القاتل بغير قصد. ومن الواضح أن ظروف تلك القضية تؤدي إلى القول أن منع الماء في ذلك الوضع كان بمثابة جريمة قتل بدون عمد، وليس كل منع يؤدي إلى ذات العقوبة.

أستعيد هذه الرواية ونحن نشاهد ونسمع عن هذه البهلوانية التي مارستها السلطة الوطنية الفلسطينية وهي تتباهى بأنها ضبطت حوالي ثمانمائة ألف دولار كانت بحوزة الناطق الرسمي لحركة حماس أثناء عبوره من الممر الرسمي الذي يربط قطاع غزة مع مصر. وطبّل رموز السلطة بأن ذلك التصرف كان مخالفاً للقوانين الفلسطينية وعلى النائب العام القيام فوراً بإجراء التحقيق اللازم. واكتشفنا فجأة أن هناك قوانين فلسطينية واجبة الاحترام، وأن هناك مسؤولين في السلطة حريصون على تطبيق القانون، وإن كان على نحو انتقائي.

إن ما قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية لا يتفق والحسّ السليم ولم يكن قرارها ـ أولاً وأخيراً ـ منسجماً مع أي قانون. إن الحصار الشديد الذي تفرضه الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وإسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة هو حصار قاس، بل إنه حصار متوحش، إذ أن ذلك يشمل في الواقع ليس الطعام والأساسيات الأخرى للإنسان فقط، بل أنه أصبح يطال كل احتياجات شعب كامل. فقد ألغت البنوك الإسرائيلية الترتيبات مع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعني أنه لا يمكن إجراء أية معاملات بالشيكل الإسرائيلي أو بالعملات الأخرى، ومنعت الولايات المتحدة كافة البنوك العربية من إيصال أموال التبرعات إلى مستحقيها في الأراضي المحتلة وهددت هذه البنوك بالمقاطعة إن خالفت تلك التعليمات. وقام مجلس النواب الامريكي مؤخراً باصدار قرار يوجه فيه الادارة الامريكية بعدم تقديم أي عون للسلطة الفلسطينية، وهذا جميعه يستتبع بالضرورة قطع شرايين التجارة والتصدير والاستيراد والتحويلات المصرفية، كما يعني كذلك عدم القدرة على شراء الحاجيات الشخصية والعائلية. إنه باختصار حصار تجويع. فكيف يستساغ لبعض رموز السلطة من الاشتراك في هذه الحملة البشعة؟!

وإذا كانت متطلبات وأوامر «الباب العالي» تفرض مثل هذا الحصار، فما بال «الولاة العرب»، وأولهم «الولاة» في «الأراضي الفلسطينية»؟ إذ كيف ران الصمت على كل وزراء المالية العرب، ومحافظي البنوك المركزية العرب وكل الرموز الوطنية وشبه الوطنية وما فوق الوطنية ولم يحركوا ساكناً ولم يقدموا احتجاجاً؟ وأين مبادئ التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات والمنتجات، لا سيما أن الأمر يتعلق بحصار شعب واقع تحت الاحتلال منذ ما يقرب من أربعة عقود. إن هذه عقوبة جماعية بكل بشاعتها، وهي جريمة حرب، بل هي من كبائر جرائم الحرب. فأي شعب يقع تحت الاحتلال، هو أولى بالحماية القانونية والرعاية الدولية، وعلى هذا جاءت قوانين وأعراف الحرب منذ اتفاقيات لاهاي للعام 1907.

وما قام به الناطق الرسمي لحركة حماس من حمل أموال ونقلها عبر الممر الرسمي، هو عمل مشروع بكل المقاييس. فهو شخص مسؤول في حركة حازت على ثقة شعبها ـ وبرغم رأينا وأهوائنا وميولنا السياسية في تلك النتيجة ـ وهذه الثقة جديرة بالاحترام. وهو لم يقم بتهريب ما بحوزته عبر أنفاق أو ممرات سرية، بل مرّ بها من خلال الممر الرسمي، وهو، بلا شك، يدرك أن عبوره من هذا الممر سوف يخضع للتفتيش والفحص والاستجواب، وبالتالي لم يكن يخفي مهربات. وبسبب من صفته الرسمية ومن عبوره في الطريق القانوني يبعد عنه شبهة التهريب، بل تضعه في مصاف الفدائيين الذين يحاولون توفير الحدّ الأدنى من قوت الأطفال والجوعى والمرضى. إنه يقوم – عملياً – بتحدي جريمة حرب، وهو أمر مشروع ومرغوب فيه. ولو سألت الأمهات اللواتي يبحثن عن حليب أو طعام لأطفالهن الجوعى كيف كان تصرف الناطق الرسمي مخالفاً للقانون. فماذا سوف يجيب رموز السلطة الفلسطينية؟ إن ما تقوم به بعض رموز السلطة الوطنية الفلسطينية من الاشتراك في عملية الحصار امتثالاً لأوامر «الباب العالي»، ليس مستهجناً فحسب، بل مدانا أيضاً، لأنه اشتراك في ارتكاب جرائم حرب من تجويع المدنيين وحرمانهم من الدواء ومقومات الحياة. ولو اشتكت الامهات الى الخليفة عمر ما تقوم به تلك الرموز لقضى لهن ـ على الاغلب ـ بالديات الشرعية.

أما ما تقول به تلك الرموز من أن القوانين الفلسطينية قد انتهكت فهو مدعاة للسخرية. فأية قوانين تلك التي تحمي عملية تجويع شعب وشلّ قدراته؟ وهل يصحّ القول باحترام القانون على حساب أرواح الناس وصحتهم واحتياجاتهم. وقد أجمع فقهاء المسلمين على أن «صحة الأبدان فوق صحة الأديان». فهل القانون أكثر قدسية من الدين؟! ولو احتكم الناس إلى الخليفة عمر بن الخطاب فهل سيكون الحكم ضد الناطق الرسمي أم له؟

وقد قيل ان تصرفات بعض رموز السلطة فيه شبهة «النكاية» بالحكومة الجديدة أو محاولة إفشالها. وإن صحّ هذا القول، فإنه يعبّر عن قصور في الإدراك، إذ أن الوعي العام الفلسطيني يرغب في إجراء حوارات بين جميع أطياف المجتمع المدني والرسمي للخروج بحلول رشيدة من المأزق الماثل. إن الهموم الوطنية أكبر من أي حركة أو حزب أو فصيل، فاختلال الأمن الداخلي، وانتشار ظاهرة المسلحين، والفساد المالي والإداري هي مخاطر آنيّة وداهمة ومهددة لكل النسيج الاجتماعي ولكل مقوّمات الصمود والمقاومة، وذلك قبل الانتقال للهموم الكبرى من دحر الاحتلال ومقاومة جدار الفصل العنصري. إن المبادرة التي طرحتها منظمات المجتمع المدني ومجتمع رجال الأعمال والمبادرة التي بعث بها الاسرى الفلسطينيون هي أولى بالاهتمام من النكايات والمماحكات الصغيرة التي لا تليق بشعب مناضل مثل الشعب الفلسطيني.

* محامٍ مقيم في الأردن

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN